ضحايا التعذيب

وقائع موت معلن

تقدير موقف

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

منتدى البحرين لحقوق الإنسان

٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٣

ضحايا التعذيب

وقائع موت معلن

تقدير موقف

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

منتدى البحرين لحقوق الإنسان

٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٣

المقدمـــة

يُبـرز اليوم الدولي للأمم المتحدة لمسـاندة ضحايا التعذيب فـي ٢٦ حزيران/يونيـو اليوم الذي دخلت فيـه اتفاقية الأمم المتحـدة لمناهضـة التعذيـب وغيره مـن ضـروب المعاملة القاسـية أو غير الإنسانية أو المهينة —وهي إحدى الأدوات الرئيسية في مكافحة التعذيب— حيز التنفيذ في عام ١٩٨٧.

واليـوم توجـد ١٧٣ دولـة طرفا في هـذه الاتفاقيـة[1]. وقد انضمـت لها البحرين وفق المرسـوم بقانون رقم (٤) لسـنة ١٩٩٨ [2]، وكانـت البحريـن قـد سـبقت ذلـك بإعلانهـا فـي فبراير/شـباط ١٩٩٨ عن تقاعد رئيـس مباحث أمن الدولة إيان هندرسـون[3]؛ تخفيفـا للضغـط الـذي كانت تواجهها بسـبب الأزمـة السياسـية والحقوقيـة والسـمعة سـيئة الصيـت لانتهاكات جهاز أمن الدولة.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، أصدر الملك المرسوم عدد ٥٦ الذي يمنح حصانة من الملاحقة لمسؤولي الحكومة، الذي كان على ما يبدو يهدف إلى استباق مبادرة ستصدر عن الجمعية الوطنية ، وهو ما أثار انتقادات حقوقية[5].

"لا تقتصر مخالفة المرسوم بقانون (٥٦) على أحكام الدستور، بل تمتد هذه المخالفة لأحكام ومبادئ الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وخصوصا اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول للعام ١٩٨٤، والتي انضمت إليها البحرين سنة ١٩٩٨، فصارت جزءا من التشريع الوطني لمملكة البحرين"[6].

رغم رصد حالات انتهاكات قبل ٢٠١١ بعد صدور دستور ٢٠٠٢ بإرادة منفردة، فإنَّ الانتقادات الحقوقية الدولية لما حدث من انتهاكات حقوقية بعد ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١ تسبب بأن تذهب السلطات البحرينية في يوليو/تموز ٢٠١١، ردا على الضغوط الدولية، بقرار الملك حمد لإنشاء "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" (اللجنة البحرينية) للتحقيق في المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الحملة الأمنية في فبراير/شباط ٢٠١١. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، أصدرت اللجنة البحرينية تقريرا يتكون من ٥٠٠ صفحة تقريبا تضمن النتائج التي تم التوصل إليها، وخلص إلى أن جهاز الأمن ووزارة الداخلية اتبعا "ممارسات ممنهجة من سوء المعاملة البدنية والنفسية والتي وصلت إلى التعذيب في عدة حالات، من قبل عدد كبير من الأشخاص المحتجزين في مراكز التوقيف"[7].

وكان منتدى البحرين لحقوق الإنسان قد اعتبر أن جريمة التعذيب تشكل أحد الأركان الأساسية في أدوات قمع الحريات والانتهاكات في البحرين، وهي ركن أساسي من العقيدة الأمنية، مشيرا إلى أن السلطات تعمل منذ عام ٢٠١١ على تطوير ٢١ نمط تعذيب وإساءة داخل السجون[8].

يذكر بأنَّ هنالك عدد من السجناء الذين قضوا تحت وطأة التعذيب في السنوات الماضية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: عبد الكريم فخراوي الذي كان يبلغ من العمر ٤٩ عاماً مات يوم ١١ أبريل/نيسان ٢٠١١ بعدما تعرض للضرب خلال فترة احتجازه في جهاز الأمن الوطني. كان أحد المشاركين في إنشاء صحيفة الوسط، إحدى الصحف المستقلة القليلة في البحرين وعضو في حزب سياسي بارز. وزكريا العشيري (٤٠ سنة)، قال أحد الشهود الذي كان معتقلا معه إنهما كانا معصوبي العينين ومقيدي اليدين وأُمِرا أن يستلقي على بطنهما. وفي الصباح، أخذ زكريا العشيري يهذي ويقرع على باب الزنزانة لكن الحراس اعتدوا عليه. قال الشاهد إنه سمع العشيري يصيح من الألم لأن الحراس ضربوه ثم أصبح صراخه مكتوما[9].

الأنماط السائدة للتعذيب وسوء المعاملة

خلال السنوات الماضية رصدنا العديد من الأنماط المستخدمة كوسائل للتعذيب وسوء المعاملة، والتي تخضع أحيانا للتطوير والاستحداث كما هو حال تقنية: الحرمان من العلاج، الذي قد يكون على صور الإهمال المباشر، أو العبث بالمواعيد الطبية أو عدم العرض على الطبيب المختص أو التأخير الطويل للعرض على الطبيب المعالج أو فرض إجراءات تتعلق بالأدوية أو بالعلاج من غير المعاينة كحالات الإصابة الجماعي لمرض الجرب، ونستعرض بعض الأنماط السائدة:

١. **الحرمان من العلاج.**
٢. **الصعق الكهربائي.**
٣. **الركل.**
٤. **الصفع واللكم.**
٥. **الاحتجاز لساعات دون مبرر قبل بدأ التحقيق.**
٦. **تعميم صورة الضحية في وسائل الإعلام قبل إدانته.**
٧. **الإصابة بسلاح ناري لمستوى يرقى للتعذيب.**
٨. **الحرمان من التواصل.**
٩. **الاختفاء القسري قصير الأجل.**
١٠. **التقييد بطريقة مؤذية.**

١١. التهديد بالاعتداء الجنسي على الضحية أو ذويه.
١٢. الحبس الانفرادي لأيام.
١٣. تعريض الضحية لدرجات عالية أو متدنية جدا.
١٤. التعرية.
١٥. الاعتداءات ذات الطابع الجنسي.
١٦. الوقوف لساعات طويلة.
١٧. الحرمان من الأكل والشرب.
١٨. الحرمان من قضاء الحاجة والاستحمام.
١٩. الحرمان من النوم.
٢٠. الضرب بالأيدي والأجسام الصلبة.
٢١. الشتم والسباب الطائفي.
٢٢. الإصابة بسلاح ناري لمستوى يرقى للتعذيب.
٢٣. التهديد بالاعتداء الجنسي على الضحية أو ذويه.
٢٤. الحبس الانفرادي لأيام.
٢٥. التقييد بطريقة مؤذية.
٢٦. الإخفاء القسري.

أســـــئلة المســـــاندة

فـي اليوم الدولي لمسـاندة ضحايا التعذيب نطرح مجموعة من أسـئلة، تكشـف الإجابات عنها بأنَّ مسـاندة الضحايا غير متوفرة بل بعيدة المنال في البحرين.

١. هل انضمت البحرين توقيعا وتصديقا على البروتوكـول الاختيـاري لاتفاقيـة مناهضـة التعذيـب وغيـره مـن ضـروب المعاملـة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؟!

رغـم المطالبـات العديدة لها باعتماد هـذا البروتوكول إلا أنَّه تجاهلـت ذلك. وكما هو واضح من المادة (١) من البروتوكول الـذي يهدف إلى: "..إنشـاء نظـام قوامه زيـارات منتظمة تضطلـع بهـا هيئات دوليـة ووطنية مسـتقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشـخاص من حريتهم، وذلك بغية منع التعذيب وغيـره مـن ضـروب المعاملـة أو العقوبـة القاسـية أو اللاإنسانية أو المهينة"[10].

وبالنظـر لمـا هـو وارد في المـادة (١١) و (١٢) حـول: (ولاية اللجنـة الفرعية لمنع التعذيب)، والتـي تتضمن: زيارة مواقع الاحتجـاز التعسـفي، وإسـداء المشـورة للـدول الأطراف، والحفاظ على الاتصال المباشـر والسـري بالآليـات الوقائية الوطنية، التعاون، لغرض منع التعذيب بوجه عام، مع هيئات الأمم المتحدة وآلياتها ذات الصلة، والذي يتطلب: اسـتقبال اللجنـة الفرعية لمنـع التعذيب في إقليمهـا وتزويدها بكافة المعلومات ذات الصلة.

إنَّ السلطات البحرينية تشتغل على ابتكار وسائل لتضليل الجهات الحقوقية الدولية حول وقائع التعذيب، ولم تسمح للمقرر الأممي الخاص بالتعذيب من زيارة المنامة، فضلا عن أنَّها لا تسمح بآليات الرقابة الدولية وتحظر على المنظمات الحقوقية الدولية والبحرينية التحقيق في مزاعم التعذيب، إضافة إلى أنَّ قائمة المتورطين بالتعذيب وهي قائمة سرية كشف الضحايا عن بعض أسماء الجناة فيها يحظون بمناصب أمنية رفيعة أو ترقيات.

٢. ما هي ظروف المتورطين بقضايا التعذيب وسوء المعاملة؟!

على الرغم من كل التقارير الحقوقية الدولية والمحلية الصادرة حول وقائع التعذيب وسوء المعاملة؛ فإنَّ السلطات الرسمية لم تتخذ أي إجراءات جدية لإنهاء سياسة التعذيب؛ فعلى الرغم من صدور تقرير رسمي واحد وحيد في ٢٠١١ وهو تقرير "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، فإنَّ رئيس اللجنة البروفيسور محمود شريف بسيوني قد أعلن في آخر موقف له بتاريخ ٢٠١٦/٦/٦ [11] قبل وفاته في ٢٠١٧/٩/٢٦ بأنَّ "لم يتم تنفيذ إلا ١٠ توصيات من أصل التّوصيات الـ ٢٦ الصّادرة عن اللّجنة المستقلة لتقصي الحقائق، وأن الجهود المبذولة من أجل ذلك لم تلقَ للأسف الشّديد النّجاح"، وأنَّ "مهمة الحكومة لم تنته بعد، حتى لو انتهت مهمة اللّجنة" في تكذيب لافت له لما ادّعته حكومة البحرين من إكمالها تنفيذ توصيات اللجنة التي صدرت في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ بعد نشر وكالة أنباء البحرين الرسمية لتصريحات محرفة له.

وفضلا عن ذلك، دعا بسيوني بشكل صريح حكومة البحرين للإفراج عن قادة المعارضة والرموز السياسية، وكل من أدين على خلفية عقيدته وآرائه السياسية، كما دعا إلى مواصلة التّحقيقات بخصوص أولئك المسؤولين عن مقتل خمسة أشخاص تحت التّعذيب وتأكيد مسؤولية رؤسائهم.

إنَّ السلطات البحرينية لم تبادر إلى اتخاذ خطوات جدية لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب، فلا وجود لمساءلة حقيقية عمَّن تورط بتعذيب الآلاف من الضحايا ما بين (٢٠١١ – ٢٠٢٣)؛ فضلا عمَّا سبقها من سنوات طويلة؛ ولو كانت السلطات البحرينية قد سمحت للمقرر الأممي الخاص بالتعذيب بزيارة البحرين لفتح ملف التعذيب منذ تولي إيان هندرسون (توفي ٢٠١٣) لرئاسة مباحث أمن الدولة وما تلتها من سنوات طويلة؛ نظرا لأن العديد من الشهود الضحايا مازالوا أحياء.

لقد تسببت سياسات الإفلات من العقاب المتبعة بدقة بالغة في تشكيل مجتمع جناة للعناصر الأمنية المتورطة بقضايا التعذيب، مكّنتهم هذه السياسة من تطوير أساليب التعذيب، في ظل وجود قضاء غير مستقل يلاحق الضحايا ويوفر الحماية للجناة.

المصادر

1 - موقع منظمة الأمم المتحدة. (2023). اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب 26 حزيران/يونيو. تاريخ الدخول على الموقع: 23/06/2023. https://www.un.org/ar/observances/torture-victims-day

2 -موقع وزارة الخارجية البحرينية. (2023). انضمام مملكة البحرين و تصديقها على الصكوك الاساسية الدولية لحقوق الإنسان. تاريخ الدخول على الموقع: 23/06/2023. https://www.mofa.gov.bh/De-fault.aspx?tabid=9726&language=ar-BH

3 - موقع صحفية الوسط البحرينية. (2013). بورتريه: إيان هندرسون. تاريخ الدخول على الموقع: 23/06/2023. http://www.alwasatnews.com/news/764272.html

4 - موقع منظمة هيومن رايتس ووتش. (2015). تقرير: هذه دماء من لم يتعاون. تاريخ الدخول على الموقع: 23/06/2023. https://www.hrw.org/ar/report/2015/11/30/283352#_ftn14

5 - المرسوم الملكي 56/2002. بعثت هيومن رايتس ووتش برسالة إلى الملك حمد في ديسمبر/كانون الأول 2002 تحثه على توضيح أن القانون لن يُستخدم لمنح حصانة للمسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم خطيرة مثل التعذيب. رسالة هيومن رايتس ووتش للملك حمد، 16 ديسمبر/كانون الأول 2002، https://www.hrw.org/news/2002/12/16/letter-hm-shaikh-ham-ad-bin-isa-al-khalifa-king-bahrain

6 - موقع صحفية الوسط البحرينية. (2009). مرسوم 56 يخالف أحكام الدستور والاتفاقيات والمواثيق الدولية. ندوة بعنوان «إنصاف ضحايا التعذيب الحلول والمعالجات». تاريخ الدخول على الموقع: 23/06/2023. http://www.alwasatnews.com/news/9798.html

7 - موقع منظمة هيومن رايتس ووتش. (2015). تقرير: هذه دماء من لم يتعاون. تاريخ الدخول على الموقع: 23/06/2023. https://www.hrw.org/ar/report/2015/11/30/283352#_ftn14

8 - موقع قناة الجزيرة الإلكتروني. (2019). التعذيب سيد الأدلة.. تصاعد الانتهاكات الحقوقية في البحرين. تاريخ الدخول إلى الموقع: 23/06/2023. https://www.aljazeera.net/news/human-rights/2019/7/25/%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9

9 - موقع منظمة العفو الدولية. (2016). 7 قصص من المظالم المروعة: البحرين بعد "الربيع العربي". تاريخ الدخول للموقع: 23/06/2023. https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/02/7-sto-ries-shocking-injustice-bahrain-after-arab-spring/

10 - موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. صكوك حقوق الإنسان. بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. تاريخ الدخول للموقع: 23/06/2023. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instru-ments/optional-protocol-convention-against-torture-and-other-cruel

11 - موقع صحيفة مرآة البحرين الإلكترونية. (2016). بسيوني يكذّب حكومة البحرين: لم تنفّذ التّوصيات وحرّفت تصريحاتي!. تاريخ الدخول للموقع: 23/06/2023. http://bahrainmir-ror.com/news/31582.html

ضحايا التعذيب

وقائع موت معلن

تقدير موقف

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

منتدى البحرين لحقوق الإنسان

٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٣

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights